

المواطنة بين قيم المجتمع المحلي والمجتمع الدولي في ظل تحديات العولمة

قصري ناصر

مقدمة

لازال موضوع العولمة موضوعا صعب التحديد ذلك أن العولمة عملية تاريخية تحاول أطراف مختلفة أن تدفع بها إلى طرق مختلفة، وإن كانت ترمي في النهاية إلى هدف واحد.

وهي في مفهومها العام كما تدل الصياغة اللغوية ذات مضمون ديناميكي يشير إلى عملية مستمرة من التحول والتغير، فعندما نقول عولمة النظام الاقتصادي أو عولمة النظم السياسية فإن ذلك يعني تحول كل منها من الإطار القومي ليندمج ويتكامل مع النظم الأخرى في إطار عالمي وهو ما يدفعنا للتساؤل عن مصير مفاهيم متعددة في ظل عولمة النظام السياسي كالمواطنة.

فما هو مصير المواطنة؟ وهل أصبح من الممكن الحديث عنها في ظل المجتمع المدني العالمي؟

سنحاول في هذه الدراسة أن نلج إلى هاته الإشكالية من خلال تقسيم العمل إلى أقسام تناولت:

القسم الأول: رهن مصطلح المواطنة وأهميته.

القسم الثاني: تساؤلات راهنة فيما يخص المواطنة.

القسم الثالث: تعريف المواطنة

القسم الرابع : العولمة بين الماهية والهدف .

القسم الخامس : العولمة والمواطنة « العولمة السياسية »

القسم السادس: المواطنة العالمية.

1 - رهن مصطلح المواطنة وأهميته

لقد شهد هذا المفهوم تغيرات عديدة في مضمونه واستخدامه ودلالته، فلم يعد فقط يصف العلاقة بين الفرد والدولة في شقها السياسي القانوني كما ساد سابقاً، بل تدل القراءة في الأدبيات والدراسات السياسية الحديثة على عودة الاهتمام بمفهوم "المواطنة" في حقل النظرية السياسية بعد أن طغى الاهتمام بدراسة مفهوم "الدولة" مع نهاية الثمانينيات، ويرجع ذلك لعدة عوامل، أبرزها الأزمة التي تتعرض لها فكرة الدولة القومية التي مثلت ركيزة الفكر الليبرالي لفترة طويلة؛ وذلك نتيجة عدة تحولات شهدتها نهاية القرن العشرين:

أولها: تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم، وتفجر العنف بل والإبادة الدموية، ليس فقط في بلدان لم تنتشر فيها عقيدة الحداثة من بلدان العالم الثالث بل أيضاً في قلب العالم الغربي أو على يد قواه الكبرى، بدءاً من الإبادة النازية لجماعات من اليهود، ومروراً بالإبادة النووية في هيروشيما، ومؤخراً الإبادة الصربية للمسلمين، والإبادة الأمريكية للعراقيين وللأفغان، والإبادة الجارية للفلسطينيين.

وثانيها: بروز فكرة «العولمة» التي تأسست على التوسع الرأسمالي العابر للحدود وثورة الاتصالات والتكنولوجيا من ناحية أخرى، والحاجة لمراجعة المفهوم الذي قام على تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية، وكلها مستويات شهدت تحولاً نوعياً. وعلى صعيد آخر فإن نمو الاتجاهات الأصولية المسيحية واليمينية المتطرفة في البلدان التي مثلت مهد التجربة الليبرالية قد أدى إلى مراجعة المفهوم والتأكيد على محورياته لمواجهة هذه الأفكار

وأثارها في الواقع السياسي والاجتماعي الغربي المعقد مع وجود أقليات عرقية ودينية منها العرب والمسلمون، هذا فضلاً عن وصول الفردية كفكرة مثالية لتحقيق حرية وكرامة الفرد إلى منعطف خطير في الواقع الليبرالي، بعد أن أدى التطرف في ممارستها وعكوف الأفراد على ذواتهم ومصالحهم الضيقة إلى تهديد التضامن الاجتماعي الذي يمثل أساس وقاعدة أي مجتمع سياسي، وتراجع الاهتمام بالشأن العام لصالح الشأن الخاص، وتنامي ما يسميه البعض «موت السياسة» وبروز «سياسات الحياة اليومية». والإشكالية التي تهمننا بل وتطرح نفسها الآن وبشكل شبه منفرد كبديل للواقع السياسي والفكري في دول العالم الثالث التي تشهد تحولاً نحو الديمقراطية، كما في أطروحة «نهاية التاريخ» وإعلان انتصار الليبرالية النهائي لباحث مثل فوكوياما، أو كطرف متماسك ومتجانس ومتقدم في مقابل حضارات أخرى (أو أدنى) في أطروحة مثل «صراع الحضارات» لهنتنجتو.

فخيار المواطنة صار مثالية تروج لها الأنظمة الكبرى ويتم تقديمها كحل لمشكلات الجنوب «على طريق التقدم» يرتهن بتحول الرابطة السياسية داخل مجتمعاتها من رابطة تراحمية عضوية أو قرابية-ريفية أو قبلية إلى رابطة تعاقدية علمانية و«مدنية» للمواطنة؛ لذا فإن فهم دلالات «المواطنة» كرابطة تزعم أنها تجب روابط الدين والعرقية والأيدلوجية لهو أمر يحتاج مزيد تأمل وتقص، وتحريراً وتقويماً، واختباراً في الواقع التاريخي بين النجاح والإخفاق.

2- المواطنة إلى أين

مع تنامي عولمة الرأسمالية وهيمنة الرؤى الليبرالية الجديدة لم يعد ما نحن بصددّه عند الحديث عن المواطنة هو المفهوم البسيط، ولا بقي السؤال هو: مواطنة أم لا مواطنة؟ على غرار: نهضة أم تخلف؟ حضارة أم ضد الحضارة؟ (أسئلة اللحظة التاريخية الأمريكية الراهنة). الواقع أكثر تعقيداً من ذلك وهذه التصورات مضللة.. ومضلة. أي مواطنة؟ هذا هو سؤال اللحظة الوجودية الإنسانية الحقيقي: مواطنة تنويرية تحترم الفرد وتؤسس مجتمعاً يكتسب وجوده الجمعي من تجاوزه لقوى الطبيعة وتصوره الإنساني للإنسان، أم مواطنة رأسمالية مدنية مابعد حدثية؟ مواطنة قانونية شكلية متساوية ذات بعد واحد، أم مواطنة مركبة عادلة اجتماعية ديمقراطية ثقافية في ظل مشروع حضاري إنساني؟ مواطنة تتحدث عن الحرية والمساواة والجسد السياسي والعدل والشورى، أم مواطنة تتحدث عن اختزال القيم السياسية في حرية الجسد وتفكيك المجتمع لصالح

نوع ضد نوع أو ثقافة ضد ثقافة ونفي التجاوز في الإنسان والتاريخ، وإعلاء سياسات الجسد واللذة على الجسد السياسي والخير العام والقيمة الإنسانية؟ مواطنة في أي سياق مكاني؟ مواطنة التنوير والليبرالية في المدن الاجتماعية ذات الطابع الثقافي والمسافات الإنسانية، أم مواطنة المدن الرأسمالية العالمية السرطانية المعادية للمجتمع والقائمة على «التجمع» الذي يحسب حسابات الاقتصاد وتدويله قبل حسابات الهوية والجماعة والثقافة؟ ثم أخيراً، مواطنة التدافع من أجل الغايات الإنسانية والنفع العام والسعي في دروب التطور الاجتماعي التاريخي، أم مواطنة اللحظة المتخيلة في تفاعل الشبكة الاتصالية الفردي التي تعيد تشكيل الوعي بالذات والهويات والأنا والآخر وال«نحن»، وتعيد تشكيل مفاهيم الزمن والمكان بدون محتوى اجتماعي تفاعلي كما عرفته البشرية، وتعيد تشكيل حدود الخاص والعام وتهدد مفهوم المواطنة في كل تصوراتها السابقة؟

3- تعريف المواطنة

إن الكلام عن المواطنة ومحاولة تعريفها يقتضي منا العودة إلى الجذر الذي أتت منه الكلمة، ألا وهو الوطن. وللأسف تبدو صورة الوطن مبهمّة عند الكثيرين في بلادنا. فهي ملتبسة مع مفهوم الدولة ولكل منهما تعريفه الخاص به ومعناه المستقل. فالدولة هي الشكل التنفيذي والمؤسّساتي للوطن. وهي أيضاً بدورها شيء مختلف جذرياً عن النظام الحاكم.⁽¹⁾

الوطن

هو المتحد، أي الحيز الجغرافي الذي تعيش وتعتاش عليه مجموعة بشرية معينة، حيث يتفاعل الأفراد مع بعضهم ومع الأرض التي يقطنون عليها، وذلك على مر الزمان. أي أن الوطن ليس علاقة عابرة، مؤقتة وقصيرة، بل هو مجموعة من العلاقات الإنسانية والعاطفية والثقافية والمادية، عمودياً وأفقياً.

الكارثة التي حصلت تتلخص بالتشويّهات المتعاقبة التي حلت على هذا التعريف، فمسخته وغيرته حتى أصبح تارة يتماهى مع النظام وتارة أخرى يعني المؤسسة التنفيذية أو المؤسسة الحزبية.. والمواطن ليس فقط مجرد فرد في هذا الوطن، والمواطنون ليسوا قطعاً أبلها لا يستطيع غير أولي الرأي والمعرفة قيادته، بل هو قطعاً الوحدة الأساسية في بناء الوطن، وذلك بتواجده الفاعل الايجابي،

وليس كينونته المنفعلة السلبية. ودون الاعتراف بالمواطن ودوره الفاعل لا يمكن أن يكون هناك وطن، بل مزرعة كبيرة أو سجن محكم الإغلاق. والوطن في النهاية هو كما نراه وكما نصنعه ونعيشه، وليس وصفاً جاهزة أو قراراً دولياً.

لغات لمواطنة: لم ير بعض أهل اللغة دلالة لهذا اللفظ على مفهومها الحديث إذ إن واطن في اللغة تعني مجرد الموافقة. واطنت فلاناً يعني وافقت مراده، لكن آخرين من المعاصرين رأوا إمكانية بناء دلالة مقارنة للمفهوم المعاصر بمعنى المعيشة في وطن واحد من لفظة (المواطنة) المشتقة من الفعل (واطن) لا من الفعل (وطن) فواطن فلاناً يعني عاش معه في وطن واحد كما هو الشأن في ساكنه يعني سكن معه في مكان واحد .

والمواطنة بصفتها مصطلحاً معاصراً تعريب للفظ (Citizenship) التي تعني كما تقول دائرة المعارف البريطانية (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق - متبادلة - في تلك الدولة ، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات).

المواطنة:

تفترض هذه الكلمة القدرة على ممارسة حقوق المشاركة في العمل العام، أي الانتخاب والترشح للمناصب المختلفة، الوصول إلى المراكز الإدارية، والتعبير عن الرأي بشكل حر في الفضاء العام.⁽²⁾

يقصد بالمواطنة

وفق دائرة المعارف البريطانية "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة" وتؤكد دائرة المعارف البريطانية أن المواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات وتختتم دائرة المعارف البريطانية تعريفها للمواطنة بان المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة فالمواطنة في الدولة الديمقراطية ذات مفهوم شامل يحوي عضوية كاملة

في دولة أو في بعض وحدات الحكم وأداء واجبات محددة وتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين بحقوق المواطنة السياسية فيها وبالحرية والمسؤولية حرية شخصية ومسؤولية تجاه الدولة والمجتمع وغيرهما من المواطنين وتعتبر المواطنة مصطلح سياسي ثابت ومعروف يدل على صفة للمواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه إلى وطن وهي تعني سياسياً الحقوق التي يتمتع بها المواطن كما أن لها مدلولات أخرى اجتماعية واقتصادية إذن فالمواطنة تعني تمتع الفرد بملكية محددة والمساهمة في موازنة الدولة ضمن شروط معينة وتعتبر المواطنة عن كيان سياسي لأن المواطن هو أساس العملية الديمقراطية باعتباره هو الذي يختار حكامه من خلال انتخابات حرة وعندما يباشر المواطن حقوقه السياسية من خلال الترشيح والانتخابات فسوف يأتي برلمان معبر عن مصالح الناس أو على الأقل قدر معقول من المصالح. كما تعبر المواطنة عن كيان قانوني ذلك أنها تؤدي إلى ممارسات وسلوكيات الأفراد الذين ينظمهم القانون سواء على مستوى علاقة الفرد بأفراد آخرين أو على مستوى علاقته بالدولة والدساتير والقوانين ماهي الأدوات لتنظيم هذه العلاقات حتى يتحقق التوازن بين المصلحة العامة للمجتمع ككل والمصلحة الخاصة للفرد المواطن.

4- العولمة بين الماهية والهدف :

استحوذت العولمة على أوسع اهتمام في أدبيات العالم العربي الاقتصادية، الثقافية، السياسية، التربوية، الإعلامية والتقنية، وسيتضاعف هذا الاهتمام خلال هذا القرن الذي ستصبح فيه العولمة من أبرز مظاهره، والأكثر تأثيراً على صياغة ملامحه وقسماته وتضاريسه.

إن العولمة التي أصبحت لغة دارجة في الأدبيات المعاصرة أصبحت تعاني من بعض الغموض، فهناك غموض فيما يتعلق بمعنى العولمة وبحقيقتها : فهل هي ظاهرة حياتية جديدة، أم مجرد موضحة فكرية طارئة مصيرها للزوال ؟ وهل هي حركة تاريخية ستستمر في النمو، أم هي فقاعة من الفقاعات التي ولدت وتموت ؟ هل وجدت العولمة منذ وجود الحضارة الإنسانية على الأرض ؟ أم هي وليدة ظروف سياسية واقتصادية مز بها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين ؟ ألم تكن الحضارات التي نشأت في الزمن قائمة على العولمة من خلال سيطرتها على الشعوب الضعيفة ؟ ألم تكن الدولة العربية الإسلامية شكلاً من العولمة لها في فترة زمنية من التاريخ، من خلال طرح الإسلام كدين عالمي للبشر كافة ... دين يحترم الرغبات الشخصية والديانات المختلفة ويحترم

حرية الشعوب، ويعمل على تحسين أوضاع الناس نحو الأفضل.

ما تأثير العولمة على النظم السياسية للدول؟ وكيف يتحصن الوطن العربي لمواجهة هذا الخطر؟ وما هي سبل الخلاص منه؟ ولماذا ينساق أبناؤنا نحو العولمة متحللين من مبادئهم وقيمهم وقوميتهم؟ وما الذي افتقد في حضارتهم ووجوده في الحضارات الأخرى؟ وكيف نحصن العقول ونحميها من خطر العولمة؟ وكيف نحمي هويتنا من تيار يجرفنا معه نحو الهاوية؟ ألم تدرك هذه العقول أن العولمة قد تجاوزت المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية إلى التغيير النوعي للبشرية لخدمة أطماعها؟ وهذا يضعنا أمام الصورة الأخرى للعولمة من خلال معرفتنا ب: ماهية العولمة، مدى تمظهرها في النظم السياسية أو ما يطلق عليها العولمة السياسية.

مامصير إشكالية المواطنة، في الفكر العربي الحديث والمعاصر، والتي طالما عرفت على أنها مشكل الاختيار بين النموذج الغربي وبين الذات العربية الخالصة بوصفها تقدم، أو بإمكانها أن تقدم نموذجا بديلا وأصيلا يغطي جميع ميادين الحياة المعاصرة. هل مازلنا نحن العرب في وضعية تسمح لنا بالاختيار؟ هل مازلنا أماننا اختيار أمام العولمة؟⁽³⁾

العولمة وتعريفاتها: قال أحد الأساتذة: «قد لا نكون مجازفين إذا ما اعتبرنا أن مفهوم العولمة مازال مفهوما هشا حتى في الحقل الاقتصادي الذي تشكل في إطاره»⁽⁴⁾.

المفهوم اللغوي: العولمة هي إحدى مشتقات الفعل «علم»، «عالم»، «يعالم»، «عولمة» على وزن فوعلة. والعولمة لغة هي من المصادر القياسية في اللغة العربية، وبالتالي هي مصطلح سليم من النحت والتركيب، وهي هنا تنوب مناب الفعل فيكون معناها أداء الفعل الذي مادته الجذر اللغوي الذي هو العالم هنا وبذلك يكون معنى العولمة لغة جعل الشيء مادة العولمة عالميا أو على مستوى العالم⁽⁵⁾ وبهذا المعنى «إسباغ صفة العالمية على موضوع فعل العولمة» ولقد قدمت موسوعة إدارة الأعمال تعريفها للعولمة على «عملية زيادة الالتحام في الحضارة العالمية» والعولمة لغويا هي تعميم الشيء إلى أبعد حد ممكن وتطبيقه على أوسع نطاق. أو هي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله⁽⁶⁾.

العولمة تلك الظاهرة التي اجتاحت العالم وظهرت حولها عدة تعريفات في محاولة لتفكيك أبعادها

حيث توصف بأنها عملية تحول في حياة الأفراد والجماعات ومدى علاقاتهم بأنظمة الحكم وأنماط الحياة، وكان الشعوب والدول تسير في مرحلة تطور جديدة في مسيرة الإنسان والكون.

ويعرف آخرون العولمة بأنها عبارة عن «توسيع لأطروحة القبائل على المستوى الاجتماعي»، واستمرار منطلق الصراع بين الثقافات عبر التاريخ وهي مفصل في الصراع التاريخي من اجل التحكم وطلب الهيمنة بين الأمم حيث أدى هذا التحول في ظهور العولمة إلى مأزق أمام الدولة القطرية في العالم الثالث في النواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية، واضعف الوعي الاجتماعي وسوق العمل والعمالة، وظهور البطالة والفوارق في الدخل وتهميش الطبقة الوسطى وازدياد الأغنياء غنا، والفقراء فقرا، وإخراج الدولة من دائرة الإنتاج على حساب نفوذ ومكانة وانجاز الدولة الوطنية.

أن ظهور العولمة تعد مسألة مهمة في التكوين التاريخي العالمي تعود في جذورها إلى فترة سابقة مع ظهور الدولة القومية كنقطة فاصلة في حياة المجتمعات المعاصرة في منتصف القرن الثامن عشر، ثم شيوع الدولة القومية في القرن العشرين اعتبر احد مظاهر تكوين العولمة، بحيث توصف العولمة بالعملية التاريخية غير القابلة للرجوع إلى الخلف، وأنها نهري تدفق يصعب إيقافه، او الوقوف بالصد منه، وقد أسهمت فيها شعوب وحضارات من الشرق والغرب مع تدفق الأفكار والحوايب والانترنت والبريد الالكتروني والأقمار الاصطناعية والأسواق الحرة والاتصالات والتقنية الحديثة والثقافات العالمية. فالعولمة أذن إعادة إنتاج لنظام الهيمنة القديم.

ولم تعد نتائج العولمة محصورة بمنطقة أو دولة معينة بل وصلت أبعادها لتشمل كافة دول العالم، وتحولت من عولمة في نطاق ضيق إلى واسع كوني، فهي عملية مستمرة ومتغيرة وفاعلة تؤدي إلى تطور عمليات التغيير في العقل والسلوك والممارسة اليومية لاتقف عند حدود معينة حيث تقوم بعمليات العولمة أفراد وجماعات وشركات ومؤسسات أشبه بممارسات وسلوكيات مترابطة ومتشابهة .

أن آلية وتطور العولمة يمنحها الحركة والانتشار وتخطي حدود الدولة، والتفاعل مع التغيرات التي تذوب فيها الهوية والحدود السيادية الوطنية، ومن أبرزها مقومات العولمة هي التقنية الحديثة والشركات المتعددة الجنسيات والعبارة القارات ودورها في التغيرات العالمية وحركة الرأسمال

والاستثمار الأجنبي المباشر.

5- العولمة السياسية :

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة تراجع في بنية ووظيفة الدولة الوطنية في أكثر من مكان في العالم، ومحاولة تفكيك واحتواء التصورات المطروحة في قدرة المؤسسة الحاكمة على تطوير كيانها وتأسيس مشروعها التحديثي لضمان استمرارها وبقائها، وسجلت مرحلة التحرر والاستقلال الوطني انجازات للدولة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها تراجعت أمام غياب أهم العناصر وهي بناء التجربة الديمقراطية التي تضمن مشاركة صناعة القرار وتعزيز الهوية الوطنية مع تصاعد حدة تحديات العولمة والهيمنة الاستعمارية الجديدة⁽⁷⁾.

يقول ايضا لوارد Ivan Iuad « إن تقلص المسافات خلق رؤية سياسية جديدة تتجاوز الرؤية القومية ، فالجميع يعلمون أنهم يعيشون على كوكب صغير ، ما يزال ينكمش بصورة مستمرة ، لم تعد مسؤولياتهم : ولا اهتماماتهم محددة ، وفقا لخطوط رسمت بشكل عشوائي عبر العالم ، فعلى كوكب صغير جدا لم يعد لهم من خيار ، إلا أنهم مواطني العالم كله»⁽⁸⁾.

يعتقد أنصار العولمة ان الدولة القومية لم تعد قادرة على تلبية جميع حاجيات الشعوب ، من عدالة اجتماعية ، وازدهار اقتصادي ، ومحافظة على البيئة، وحماية حقوق الانسان ، كما أن المشاكل العامة التي تمس الأفراد في كل البلدان ، مثل الإرهاب والمخدرات والمجاعة ومشكلة اللاجئين حيث أصبحت لها هيئات وسلطات تتولى محاربتها.

أن تأثيرات العولمة تشمل عدة مجالات فيما يخص الدولة الوطنية منها السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية. ففي المجال السياسي فان زمن العولمة أدى إلى انبعاث مؤسسات ضخمة تتعدى السياسة الوطنية حيث المستقبل سيكون بيد القرارات التي تصدرها الشركات العالمية الكبرى والتي لا تعترف بالفضاء الوطني السيادة الوطنية، ولا الثقافة الوطنية، لأنها تجسد فضاءات جديدة من المصالح والإعمال والخدمات، أي أن الدولة - الأمة (Nation-State) لن يكون لها دور كبير على الصعيد الداخلي بل ستكون مجبرة للتعامل مع الشركات العالمية وستفتح لها

طريق الحرب والدبلوماسية، وتمنح المساعدات والتسهيلات لها، وتفتح الأسواق الحرة أمامها، وتكسر القيود والتشريعات بما فيها دور الدولة والنقابات. أي انه لاحكم في ظل العولمة، ولا دور للدولة في مشاركتها مع قوى العولمة الفاعلة في الأسواق الحرة، ولإمكان للسلطة التشريعية إلا في إصدار قرارات اقتصاد السوق، حيث تقوم الشركات كمؤسسات أنتاج ومنظمات كبرى دولية تفرض شروطها على المؤسسات ذات السيادة، أو تدعي أن لها سيادة على الدولة الوطنية .

إذن ماذا بقي للدولة من دور؟ وهل يمكن الجزم بأن العولمة تنهي مهام الدولة؟

معروف أن الدولة هي أقوى تعبير في العصر الحديث عن حاجة الشعوب الى التنظيم والأمن وتسيير مختلف الأنشطة الكبرى، غير أن بعض أدوار الدولة تقلصت كثيرا في زمن العولمة، حيث فقدت دور المراقبة والتوجيه في بعض الدول، بعدما تحولت الى جهاز غير قادر. كما فقدت فعل الممارسة لسلطتها في مجال المال والأعمال بعدما تسلمته منها الشركات المتعددة الجنسيات. حتى في مجال الإعلام والاتصال لم يعد من اختصاصها فالعولمة لم تفسح للأفراد والأحزاب في بعض الدول حرية اختيار التوجه السياسي المرغوب فيه، وإنما تفرض طريقا واحدا وفكرا وحيدا هو الفكر الليبرالي المعبر عن فلسفة العولمة .

إن الدولة الوطنية هي التي تقوض مكانتها ونفوذها لان العولمة هي نتاج الدولة هذه على اعتبار أن الأخيرة كانت حتى وقت قريب احد صناع العولمة باختياراتها وسياساتها والتزاماتها، فهي ضحية الأسواق والتجارة الحرة، ورأس المال الأجنبي فتراجع بذلك دورها إلى أدنى حد. فأصبحت بمرور الزمن الدولة الوطنية تابعة إلى قوى العولمة تدافع عن مصالحهم وتشجع مراكزهم غير مهتمة بقوانينها، وبذلك باتت الدولة الوطنية رهينة القوى الاقتصادية الخارجية، ورهينة فضاءات أوسع تضيق الخناق على الأنظمة القطرية، وعرضة للاحتجاجات والتظاهرات الجماهيرية والنقابية التي تسعى إلى أن تكون العولمة أكثر إنسانية لا أن تكون (متوحشة)، فالدولة الوطنية تحولت إلى دولة مخترقة من قبل الشركات العالمية والمنظمات الدولية، وموضع احتجاجات من القوى الداخلية التي تدافع عن نفسها ومصالحها ووجودها ضد الدولة الوطنية التي غاب دورها ووظيفتها.

أما في المجال الاقتصادي، فإن تحرير الدولة للأسواق والخصخصة يعد تنازلا عن صلاحياتها وواجباتها وتقليص لحجمها ودورها الاقتصادي والاجتماعي، وقدرتها على التأثير في مسار العملية

التنموية التي أخذت تتراجع يوما بعد آخر، وتحرر الدولة من طبيعتها ودورها وواجباتها، أي بدأت الدولة الوطنية تحطم نفسها بنفسها فأصبحت عارية كجزء من السياسة الليبرالية الغربية، واعتمادها المتزايد على الانفتاح والتكيف والمرونة مع عالم العولمة واليانات.

وبهذا فإن الاقتصاد الاستثمار الأجنبي، سيكون من العوامل الأساس في غياب الدولة الوطنية بإلغاء الاستثمار الأجنبي وحقوق الشركات العابرة القارات وسحق المواطنين وحقوقهم وتشريعات الجات والمنظمات الاقتصادية والمالية العالمية الكبرى الأخرى والتي تتفوق على سلطة الدولة الوطنية داخل كيانها وفي علاقاتها الخارجية.

أما في المجال الثقافي والتكنولوجي، فهو من المجالات المهمة التي تتحدى بها العولمة سلطة ووظيفة الدولة الوطنية، لأن العولمة بالأساس عالم القرية الصغيرة التكنولوجية والاتصالية، عالم عابر للحدود، وإن التغيرات التكنولوجية هي تحد كبير للدولة الوطنية، فالمعلومات والمعارف لم تعد محصورة بيد الدولة ومراقبتها وسيطرتها بحيث تكون صاحبة الفضل الأول على المواطنين في تلقيهم كما تريد في ظل وظيفتها السابقة، بل أصبحت اليوم تصل المعلومة عبر وسائل متعددة كالأقمار الاصطناعية والاتصالات والانترنت والمكتبات الالكترونية والفاكس وشبكات الحواسيب، وهذا يعد تحديا جديدا أمام الدولة.

يرى الدكتور الجابري في هذا الشأن أن العولمة تستهدف الدولة والأمة والوطن بعدما تفتت، وتقفز على أدوارهم. ويتضح ذلك من خلال شرحه لمصطلحي العولمة والعالم فالعولمة مرتبطة بالعالم وهي تعني «نقل اختصاصات الدولة بجميع سلطاتها السياسية والثقافية إلى مؤسسات عالمية»⁽⁹⁾ وبعض هذه الاختصاصات قد انتزع من سلطة الدولة باسم الخصخصة التي تعني نزع ملكية الدولة ونقلها إلى الخواص «داخليا أو خارجيا». ومن هنا فإن العولمة ورببتها الخصخصة تستهدفان كيان الدولة والأمة والوطن وتستبدل بـ:

1- الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الكبرى ومهمتها التسيير والتوجيه والمراقبة في كل مكان.

2- الأفراد في كل مكان فوق الأرض باعتبارهم مستهلكين لمنتجات العولمة.

3- القضاء السبريني الذي لاتحدده حدود جغرافية، ولاتحكمه ذاكرة التاريخ فهو وطن للجميع

- باحث في جامعة أكسفورد ودبلوماسي وسياسي محنك مهتم بالشؤون الدولية ويعتبر من أنصار العولمة.

إن الاتجاه الذي يؤيد زوال الدولة بإضعافها هو الاتجاه الذي يرتكز على الهيمنة الأمريكية والفرص السانحة لها في فرض سيطرتها على العالم، وفي هذا المجال يقول «رويتكوف دفيد»: «من المصلحة العامة للولايات المتحدة الأمريكية أن تشجع تطوير عالم يتم فيه تجاوز حدود الصراع التي تفصل بين الأمم عبر المصالح المشتركة ومن المصلحة الاقتصادية والسياسية لأمريكا، أن العالم إذا كان يتحرك في اتجاه لغة مشتركة فإن هذه اللغة ستكون الانجليزية»⁽¹⁰⁾. وكإجابة للتساؤل نعتقد أن مهام الدولة لاتتراجع وإنما الدور هو الذي يتراجع.

إن دور الدولة في تسيير مختلف أنشطة الحياة اختلف تاريخيا من مرحلة لأخرى تحت تأثير المدارس الاقتصادية التي عرفها الفكر الاقتصادي فالمدرسة التجارية التي ظهرت أفكارها في أوروبا منذ بداية القرن 15 واستمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر وطوال تلك الفترة عرفت تسيير النشاط التجاري من طرف الدولة⁽¹¹⁾ التي أدارت الاقتصاد بالتركيز على التجارة ويقول جون دي سولسبان « بأن على المؤسسات الحكومية والمنظمات الذاتية التنظيم أن تلعب أدوارا رئيسية في ضمان عدالة القوانين وسريانها على الجميع وضمان تطبيقها وشفافية العملية»⁽¹²⁾ أما المدرسة الطبيعية فقد تغير معها الأمر فقد دعا روادها الى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وانحصر دورها في الدفاع والأمن الداخلي والخارجي

أما المدرسة الكلاسيكية التي جاءت فيما بعد فقد شددت على عدم تدخل الدولة في الاقتصاد بل اعتبرت تدخلها مضر بالأفراد وحصر دورها في الدفاع وتحقيق الأمن وحراسة الوطن.

لقد كانت الدولة في عصر ما قبل الرأسمالية تتدخل في تنظيم الاقتصاد القومي، بتوحيد السوق، وإزالة العقبات أمام انتقال السلع من مكان لآخر، بينما مع مجيء الثورة الصناعية تراجع هذا الدور لصالح أرباب العمل، وأصحاب المؤسسات تحت شعار «دعه يعمل، دعه يمر» وبذلك أسست الرأسمالية نشاطها الاقتصادي على الحرية، على كل المستويات الاقتصادية. على الرغم من

وجود من يعارض أطروحة العولمة كعائق للدولة وهو ميشال غلوك حيث يقول «... مع ذلك لا تعمل الدولة على خلق عالم موحد فهي ليست مرادفا لتعبير عالم بل تتجه أكثر فأكثر إلى خلق نظام متشابك لعوالم متصلة، أي مرتبطة فيما بينها»⁽¹³⁾.

ولكن ظل دور الدولة قائما تتدخل من حين لآخر خاصة لما يتعلق الأمر بمصالح الطبقة المسيطرة، ومن هنا يمكن القول أن وظيفة الدولة قد تحولت من الحفاظ على مصالح الطبقة المهيمنة وسار الأمر على هذه الحالة إلى غاية وصولها إلى ما يعرف بالدولة الرخوة (14) التي أرخت قبضتها سيئا فشيئا، وتنازلت عن تسيير وتنظيم النشاط الاقتصادي لصالح الشركات المتعددة الجنسيات. وتسعى الدول لبيع شركاتها ومشروعاتها إلى الشركات العالمي الكبرى. باسم الخصخصة. كما يتضح الآن في كثير من الدول التي تحاول أن تكيف سياستها مع سياسة الأقوياء. فأمريكا تسيطر على اقتصاديا وسياسيا وتفرض على الدول شروطا ومقاييس أمريكية على الدول الأخرى لكي تتكيف مع سياستها 5 سواء رضيت أم لم ترضى.

خلاصة الأمر أن الدولة قد غيرت من وظيفتها وأصبحت خاضعة لهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات التي جعلت الكرة الأرضية كلها سوقا اقتصادية واتخذت من الدول أداة من أدوات الامبريالية.

إننا نرى بأن الحديث عن دور الدولة في ظل العولمة يمكن تناوله من صورتين :

1 - إن دور الدولة الوطنية في ظل الأنظمة الليبرالية «العولمة» لا يزال واضحا ذلك أنها لازالت تملك القوات المسلحة وتستطيع حماية مصالحها في كل مكان وهي إن تركت الإنتاج للأفراد والمؤسسات فإنها لازالت تسيير الحياة الاقتصادية وواقعها في المجتمعات الأوروبية فألمانيا مثلا مازالت تحكم أغلبية الصناعات وتسيطر الدولة على أغلب القطاعات وفي الوقت نفسه تسيطر فرنسا على قطاعات كبرى مثل النقل والصحة.

2 - الدولة الوطنية في البلدان النامية بحكم خضوعها للقوة المهيمنة، فإن دور الدولة يضعف ويصبح الأمر أشبه ببلديات موزعة عبر العالم تحكمها دوائر قوية السلطة تفرض مواقفها على جميع الأفراد. ولنا أن نتساءل الآن عن مكانة المواطن وحقوقه في عصر العولمة.

برتبط كلمة مواطن بالوطن، وهذه الكلمة لا تعبر عن المعنى الذي تؤديه كلمتا C toyen الفرنسية أو Citizen الانجليزية اللتان تعنيان المدينة، والفرق واضح فالوطن «حدود وجغرافيا» بينما المدينة تضم جميع الأفراد الذين لهم الحق في تسيير المدينة وتدير شؤونها هذا من جهة ومن جهة أخرى إذا كانت العولمة لا تعترف بالوطن فإنها بدون شك لا تعترف بالمواطن ولا بحقوقه في الانتخاب أو المراقبة أو التنسيق أو أي تأثير فعلي في مجرى أمور الدولة. الحق الوحيد الذي تبقى له هو حق الاتصال، ومن ثم جاء استبدال الجابري للفظ سيتويان بـ نيتويان نسبة إلى نيت من كلمة انترنت حيث اتصال الأفراد مع غيرهم بواسطة شبكة المعلومات العالمية.

وإذا كان هذا هو رأي الفريق الذي تأثر بالعولمة الجارف فإن هناك فريقاً آخر يقف موقفاً مخالفاً، فمنهم من يرى بأن العولمة لا تؤثر كثيراً على سيادة الدول ومن المعارضين لأطروحة العولمة وتوحيد العالم نجد «ميشال كلوغ» الذي كتب قائلاً «مع ذلك لا تعمل العولمة على خلق عالم موحد فهي ليست مرادفاً لتعبير عالم واحد بل هي تتجه أكثر فأكثر إلى خلق نظام متشابك لعوالم متصلة أي مرتبطة فيما بينها» (15).

كما أن جميع التنبؤات التي قيلت بشأن زوال الدولة بزوال مهامها قد بين التاريخ فسادها، وقد سبق كارل ماركس أن تنبأ في القرن التاسع عشر بزوالها، لكن لم يحدث هذا الأمر.

المصادر والمراجع:

- 1- جاك دونللي، حقوق الانسان بين النظرية والتطبيق ، ترجمة مبارك علي عثمان ، مكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص :114.
- 2 - السيد ياسين ، صياغة الهوية وعولمة الخيال في الحادي والعشرين ، مجلة المنتدى ، المجلد 12 ، العدد 147 ، ديسمبر 1997 ، ص 20 .
- 3- فهد العرابي الحارثي، العولمة عصر سيطرة الثقافة الأمريكية على سائر الثقافات ، مجلة عالم الاقتصاد ، العدد 86.
- 4- كمال عبد اللطيف ، أسئلة العولمة ملاحظات حول تشكل مفهوم العولمة في الكتابات العربية ، مجلة الفكر السياسي ، فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق ، العددان الرابع والخامس السنة الثانية ، شتاء 1999-1998.
- 5- The inter national Encyclopedia of business and Management, 1996, vol.1, p : 1649.
- 6-محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية ، عشر أطروحات، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، فيفري 1998، ص 16.

7- أزمة الدولة العربية المعاصرة، سلسلة كتاب المستقبل العربي (85)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، عرض في جريدة الشرق الأوسط، 11-13-2008.

8 - Ivan Iuad. " The globalization politics the changed focus of political action in the modern world" handmells Basingstocke Hamchire Macmillan

9- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ص 151.

10- دفيد رويتكوف، في مديح الثقافة الأمريكية، ترجمة احمد خضر، مجلة الثقافة العالمية 85 عدد 1997 ص 32.

11- فتحي أبو الفضل، التجارة الخارجية، القاهرة، دار الحقوق للنشر، 1991، ص 10.

12- جون دي سوليفان، الديمقراطية ونظام الحكم والأسواق المفتوحة، مجلة مواقف اقتصادية، مجلة الكترونية تصدرها وزارة الشؤون الخارجية الأمريكية، سبتمبر 2001.

13- جلال أمين "العولمة والدولة"، في: العرب والعولمة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، ص ص 160-162.

14- أنظر علي خليفة الكوري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، سلسلة كتب المستقبل العربي

19، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 11.

15- Jean Pierre Gérard, jaque boité (eds) le rôle de l'état au début du 21^{eme} siècle, édition puf, 2001, p155.